مجلة دراسات
حول الجزائر والعالم

دورية علمية محكمة تصدر عن مركز البحوث والدراسات حـول الجزائـر

والعالم **العدد الثاني**/ يوليـو/ تمـوز **2016** ردمـد/ **-2507**

ISSN/ 7341
الإيداع القانوني/ 2016-268

قضـــايـــا

البيئة، التغيُّرات المناخية والتنمية المستدامة

(ملف)

شارك في هذا العدد

الطاهر بن خرف الله، عيسى لعلاوي، آمال عميرات، فتح الله مسعد، جميلة أوشن، رشيدة سبتي، أسماء دريسي يوسف براهيمي، وإدوين زكاي.

دراسات
حول الجزائر والعالم

دورية علمية تعنى بقضايا الجزائر والعالم
الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية

مركز البحوث والدراسات حول الجزائر والعالم

مدير التحرير: اهر بن خرف الله.
مراسلو المجلة:
د. حسام الدين بوعيسى (**عن الشرق**).
د. سعد الدين بوطبال (**عن الغرب**).
د. سعيدات حاج عيسى (**عن الجنوب**).
أ.ح (**عن أوروبا –فرنسا**).
العلاقات العامة د. يوسف براهيمي

الهيئة العلمية الاستشارية

أ.د. إحدادن زهير، برفيسور	بجامعة الجزائر،سابقا.
أ.د. احسن جاب الله بلقاسم، برفيسور	بالمدرسة الوطنية العليا للصحافة، الجزائر
أ.د حاج سماحة جيلالي مدير	مركز البحث في الأنتروبولوجيا الإجتماعية والثقافية –وهران السانية
أ.د. حورية،أ، جاب الله، بروفيسور	بجامعة الجزائر 2 - بوزريعة
أ.د. حسين قادري، بروفيسور	بجامعة باتنة
أ.د.سالم برقوق، بروفيسور	بجامعة الجزائر 3 .
أ.د. مي العبد الله، بروفيسور	بالجامعة اللبنانية - لبنان
د. بوحانية قوي، عميد كلية	بجامعة ورقلة

لجميع المراسلات

مركز البحوث والدراسات حول الجزائر والعالم
25 أ. شارع عبزيو، الدويرة – الجزائرالعاصمة
/فاكس/021416831/Fax/
النقال/0676587122/Mobil
البريد الالكتروني : Email :fikrwamoujtamaa@hotmail.fr
تكون المراسلات الكتابية وبصفة مؤقتة إلى مدير التحرير
ص.ب/30 بن عكنون – الجزائر

الآراء الواردة في هذه المجلة لا تعبّر إلاّ عن رأي كاتبها

فهرس المحتويـــات	صفحة
تقديـــم أ .د . الطاهر بن خرف الله	05
الأحكام الخاصة ببروتوكول كيوتو الملحق بإتفاقية تغيُّر المناخ عيسى لعلاوي	13
أسس التربية البيئيّة في مجال الإتّصال العمومي أمال عميرات	29
الأسرة والتربية البيئية للطفل –دراسة ميدانية– فتح الله مسعد	35
الإتّصال البيئي ودوره في حماية البيئة (مع الإشارة إلى جهود الجزائر) جميلة أوشن	75
الإعلام البيئي العربي –بين المحدّدات النظرية والمعوقات الميدانية– (الإعلام البيئي في الجزائر نموذجاً) رشيدة سبتي	107
مستقبل الطاقة المتجدّدة في إطار المخاوف البيئية العالمية (الإحتباس الحراري والتغيُّر المناخي) –مع الإشارة إلى تجربة الإتّحاد الأوروبي– أسماء دريسي	139
البيئة : اللاّعدل المرتكب في الجنوب (ترجمة) أمال عميرات	161
إدارة المناخ؟ 20 سنة من المفاوضات الدولية (عرض كتاب) يوسف براهيمي	179
التنمية المستدامة : في التخصصات العلمية (بالفرنسية) زكاي	
إصدارات جديدة	

تقديم

أ.د. الطاهر بن خرف الله(*)

خُصِّص هذا العدد الثاني من مجلة دراسات حول الجزائر والعالم لموضوع لا يزال يشكِّل إنشغال الأسرة الدولية بما فيه من أخطار تحدِّق بالكون عامة ومن عليه. إنشغال يتركَّب من ثلاثة عناصر ترتبط ببعضها البعض في خيرها وشرِّها في سرعتها وبطئها إنَّها حلقة تدور حول نفسها وحول من تلفُّ صعابها.

قضية من قضايا العالم الراهنة. إنَّها البيئة، المناخ والتنمية المستدامة. جمعناها في ملف واحد وعالجها نخبة من الأساتذة بمختلف الأنهج ومن مختلف الزوايا.

1. **البيئة:** غالباً ما يؤخذ مفهوم البيئة الطبيعية جل اهتمام مفهوم البيئة بما تشمل من موارد كالماء والغذاء،... والظروف كالحرارة والضوء... والقوى كالرياح وتيارات المياه والجاذبية... وكذلك العلاقة القائمة بينها، ذلك أنَّ أي خلل يطرأ على هذه العلاقة ينعكس بصورة ما على التوازن، ممَّا يؤثر في كمية موجوداتها ونوعيتها، ثم البيئة الحية التي تشمل الكائنات البيولوجية.

أنشأت الجمعية العامة للأمم المتَّحدة اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (المشار إليها بالإسم الشائع "لجنة بروتلاند")، عام 1982 لكي تتولَّى دراسة العلاقة بين البيئة والتنمية، وبعد خمسة أعوام، نشرت **لجنة بروتلاند** تقريرها المشهور بعنوان "مستقبلنا المشترك"، الذي عرَّف **التنمية المستدامة** بأنَّها المقدرة على جعل التنمية مستدامة، بوصفها التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر من

دون تعريض قدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها هي الأخرى. وأشار التقرير إلى الترابط الوثيق بين **البيئة والتنمية**. (عبد الله بدران، الاقتصاد الأخضر...مسارات التنمية المستدامة والاقتصاد والبيئة، **مجلة التقدُّم العلمي، ع74 نوفمبر 2011** ص 69/ مؤسة التقدُّم العلمي الكويت).

---

*) أستاذ التعليم العالي بكلية علوم الإعلام والإتِّصال، **جامعة الجزائر 3**.

والسُّؤال المطروح هو "كيف يمكن إعادة بعث الطبيعة التي تدهورت؟.

ما هي السلطة التي يمكن أن تشرِّع في مجال البيئة؟.

ماهو دور السياسات العمومية؟.

كيف أضعفت السياسات العامة الكبيرة المتعلِّقة بالبيئة في عهدي ريقان، وجورج بوش الإبن؟.

2. **المناخ في خضم فوضى العالم:** لقد سلِّطت الأضواء قبل وأثناء انعقاد مؤتمر باريس والمخصَّص للقواعد التي يجب إتِّخاذها لمواجهة خطر التغيُّرات المناخية الذي يحدِّق بالعالم. لقد بدأت المفاوضات الدولية حول التغيُّرات المناخية هذه25 سنة خلت، ولنفس الهدف: تنسيق الجهود المتعلّقة بتخفيض انبعاثات غاز الدفيئة الناتجة عن نشاط الإنسان فيما بين الدول 196 وتجنيب أي خطر يمسُّ بالنظام المناخي.

إنعقد المؤتمر الأخير بداية ديسمبر 2015 بباريس ورهاناته عرفت صخباً إعلامياً مثلما حدث في مؤتمر كوبنهاغن (Copenhagne) عام 2009. وسينعقد آخر في مراكش نوفمبر 2016 وقبله في طنجة لطرح مشكل تلوُّث البحر المتوسِّط ومشاكل أخرى. قام المؤتمر بالفعل، بوضع ملامح اتِّفاق من شأنه أن يحدِّد نظام التنسيق الدولي والذي يخلف بداية من 2020 نظام بروتوكول كيوتو حول تغيّر المناخ، المعتمد سنة 1997 ودخل

حيِّز التنفيذ بعد ثماني سنوات، أي في 16 فبراير 2005، على الرغم من عدم تصديق الولايات المتَّحدة الأمريكية عليه، في عهد بوش الابن. وليس هذا فقط، فقد لاحظ مثلا، مؤلفوا كتاب: «Prédation : Nature, le nouvel El Dorado de la France», paris 2015» في ذلك الوقت، لم يكن معنياً بالإلتزامات المنصوصة، إلاَّ البلدان الصناعية وبلدان الشرق السابقة. أمَّا فيما يخصُّ البلدان النامية، فإنَّه وباسم مبدأ المسؤولية المشتركة ولو بدرجات مختلفة، فإنَّها استفادت من/التأجيل (Moratatoire) (أي قرار تأجيل دفع الديون المستحقة) (Moratorium) ووعد بمجهودات مخفَّفة. كان يفترض أن تبدأ مساهماتها في 2012، لكن بسبب عدم إتِّفاق حول هذه القضايا فإنَّه تقرَّر في كوبنهاجن تمديد بروتوكول كيوتو لفترة التزام جديدة إلى غاية 2020. لقد كانت الخلافات دوماً تدور حول طرق العمل وحول من يتحمّل مسؤولية كل ذلك.

علاوة على ذلك قرَّر مؤتمر كوبنهاجن المنعقد بين (7-17) ديسمبر 2009 بالدنمارك توجيه، وبطريقة مختلفة طريقة المفاوضات باستبدال مبدأ المساهمات الإرادية الطوعية لإلتزامات ملزمة لكن المؤتمر أخفق في هذه النقطة، والحفاظ على مقترح الدول السبع الكبرى (G7)، التي كانت قد اجتمعت قبل ذلك بأشهر، والتي أوصت بتحديد الهدف بعدم تجاوز معدَّل الحرارة عن أكثر من 2°c مقارنـة بفترة ما قبل التصنيع وإنشاء صندوق أخضر، يجب أن يصل إلى مبلغ يقدَّر بمئة (100) مليار دولار سنوياً حتى آفاق 2020 ويوجه لتعزيز إجراءات تكيف البلدان الأكثر فقراً. أكَّد مؤتمر كانكون (Cancun) الذي اجتمع سنة من بعد، هذا التوجُّه ليكون إطاراً لمؤتمر باريس الذي كان عليه إقامة خريطة مناخية عالمية جديدة وشكلها القانوني لا يزال غير واضح المعالم.

في تاريخ المفاوضات المناخية الدولية، فإنَّ كوبنهاجن قد سجَّلت تحوُّلاً أساسياً باقتراح، من أجل التغلُّب على العقبات، اللُّجوء إلى المساهمات الإرادية/ أو الطوعية (volontaires). كلَّ الدول لم تقدِّم حتى الآن نسخها والتي هي ليس من السهل فكُّ رموزها: لا تشير الإلتزامات إلى نفس التواريخ، أو لا تدرج في نفس المنطق، البعض يراهن على الالتزامات ذات النتيجة (بتخصيص رقمي (عددي) لانبعاث الغاز المسبِّب للاحتباس الحراري)، والبعض الآخر، الأكثر حذراً، يراهن على الالتزامات ذات العلاقة بالإمكانيات (الحد من كثافة الطاقة)، ودول مثل الصين والهند التي تعرف نسبة نمو قوي ولا تنوي وقف مسار تنميتها تفضِّل المراهنة على تخفيض كثافة الطاقة أو إزالة الكربون عن طاقتها، لتجنب هكذا تغيير معدَّلات نموِّها، أو معالجة نموِّها الدبمغرافي كالهند لقد أعلنت الصين مؤخراً (نشرة فرانس 24 ليونم 16/ 06/ 2016 غلق ما يقارب 250 مصنع تنبعث منه الغازات لبضعة أيام وبمناسبة إجتماع مجموعة الـ 20 بها). لم تكن المساهمات معروفة قبل انعقاد مؤتمر باريس ولكن يمكن أن نعرف عند البعض بأنَّ المساهمات لا يمكن أن تفي بمتطلَّبات الحد من التغيُّرات المناخية. والأهداف الموجودة والتي تدور حول 2°c، أهداف دبلوماسية يمكن إعادة النظر فيها في السنين المقبلة. والنماذج المناخية قيد التشغيل حالياً تتوقَّع بالفعل زيادة تقترب إلى (4°c) منه (2°c). يتعلَّق الأمر اليوم ببناء نظام مناخي عالمي يسمح بمساهمة فعاَّلة لجميع البلدان النامية المعفاة سابقاً من هذه الجهود وسنّ(أو إجبار) دخول الولايات المتَّحدة الأمريكية التي رفضت تحت ثلاثة عهدات رئاسية التصديق على بروتوكول كيوتو.

هذا التعميم ضروري لأنَّه وفي عشرين عاماً تحوَّل العالم رأساً على عقب ولم يعد يشبه ما كان عليه قبل ذلك. لقد برزت آسيا، وهي تقود الإقتصاد العالمي بنمورها، والصين أصبحت ورشة العالم وهي على رأس البلدان التي تنبعث منها غازات الإحتباس الحراري متبوعة بالولايات المتَّحدة الأمريكية. دورهما سيكون كبيراً خلال مؤتمر باريس لأنَّه ومع الهند

فإنَّ تأثيرها على تطوُّر المناخ بالغ الأهمية. في نوفمبر 2014، أعلن البَلَدان في بيان مشترك يحدِّد أهدافها فيما يخصُّ المناخ. ويمثِّل لديهما 42٪ من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون(CO_2) للكرة الأرضية. وبما أنَّ هذين البلدين، غالباً ما يتعارضان في المفاوضات حول المناخ، فهي تعمل معاً وتلتزم طوعياً إرادياً، الواحد حول مقدار التخفيض، والآخر حول الذروة القصوى، إذاً في خطوات، يمكن أن يلعبا دوراً أساسياً في مؤتمر باريس ويكونان قادرين على معارضة التصديق على أية آلية معرقلة كانوا سابقاً يرفضونها.

لأنَّ أكثر ما يخيف، والخطر الذي يؤدي إلى الفشل، هو الإعتقاد بأنَّ عملية العولمة هي بالفعل متقدِّمة بما فيه الكفاية ولم يبق إلاَّ إعطاء الكوكب "حكامة عالمية" تفرض على جميع الدول. سننسى قريباً واقع عالم حيث مناطق رمادية، في حالة من الفوضى، تتضاعف وحيث التهديد الرئيسي لا يكمن في المناخ، ولكن في كلِّ ما يعكِّر ظروف الحياة اليومية. من الشرق الاوسط إلى الساحل قوَّضت العولمة والنزاعات المسلّحة أسس كلَّ سيادة وصنعت دولاً عاجزة عن الإلتزام دولياً أو تنفيذ إتِّفاقات موقَّعة عليها. هذه الأراضي المفلسة والمدمِّرة والتي يبحث سكانها عن الهروب جماعياً ولم تعد قادرة على تلبية متطلَّبات تنسيق دولي ما. ولا غرو إذا تأثَّر مؤتمر باريس بالفوضى العميقة التي تشغل العالم.

في مثل هذا السياق، يجب على المرء أن يتظاهر بنوع من التحفظ تجاه جميع المعايير المفروضة بدون تمييز على كلِّ دولة بغضِّ النظر عن موقعها إنَّ أي بحث عن سعر موحَّد للكربون (في شكل رسم (أو ضريبة) أو سوق عالمية للتصاريح) ينتج عن يقظة غير فعَّالة، كم هي كبيرة فجوات الغنى فيما بين البلدان والتقلُّبات الحالية لأسعار النفط. ينبغي تفضيل التعاون

الجهوي فيما بين الدول المماثلة والتي تواجه نفس المشاكل. بإمكانها أن تتطوَّر دون أن يشرف عليها مؤتمر باريس أو أي مؤتمر آخر في المستقبل. وقد تمَّ بالفعل تشكيل شبكات فيما بين المدن الكبرى في العالم بحثاً عن طاقة منخفظة. والمبادرات المحلية اللاَّمركزية بإمكانها أن تلعب دوراً معتبراً في حماية المناخ.

لكن دول الشمال سوف يكون من المتوقَّع حسب قدرتها على تجديد موارد الصندوق الأخضر آفاق 2020 مثلما إلتزمت به خلال مؤتمر كوبنهاجن. يهدف هذا الصندوق إلى مساعدة البلدان الأكثر فقراً على التكيُّف مع انعكاسات التغيُّر المناخي. حتى الآن لم يعرف شيء عن مصدر ذلك، ولا الوجهة أو استخدام الأموال التي ستجمع: هل هو تحويل المساعدات العمومية المخصَّصة للتنمية؟ صناديق خاصَّة؟ قروض؟ الغموض يلف هذا المبلغ السنوي المقدَّر بـ 100 مليار دولار. قد تمَّ التوقيع عليه وسيدخل حيِّز التنفيذ. لا شكَّ أنَّها ستغذِّي تردُّدات البعض للمضي قدماً في هذا الموضوع.

تثير قضية المناخ تحدِّياً كبيراً. هناك اليوم توافق في الآراء بشأن حقيقة أنَّ ارتفاع حرارة الأرض بات مؤكَّد، وأنَّه بعد حدٍّ معيَّن من الاضطرابات فإنَّ النظام البيئي الكوني سيتأثَّر لا محالة. والنوع البشري الذي ينتمي لهذا النظام البيئي سيهدَّد في أسلوب حياته، وفي بقائه على قيد الحياة إذا لم يُغيِّر في نمط إنتاجه واستهلاكه غير المستدام. هناك إذاً سباق سرعة فيما بين ارتفاع درجات الحرارة وبين اتِّخاذ تدابير تتماشى وتوجهات مجتمع ضعيف الطاقة وخالي من الكربون. كلّما لدينا الوقت للوصول إلى هذه العتبات كلَّما كانت الامكانيات قابلة للتجنيد لمواجهة الخطر، كلَّما كانت مصادر طاقة جديدة يمكن اكتشافها. وكلَّما أسرعنا في العمل على تأخير هذه

العتبات، كلَّما كانت لنا هوامش للتحرُّك. سوف تكون هناك حاجة إلى تعبئة لأنَّنا نعلم أنَّ إزالة الكربون الطاقوي الذي هو في صلب أي سياسة انتقالية طاقوية سيبلور علاقات مصلحية ويثير تحرُّك اللوبيات القوية، كالمجلس العالمي للمؤسَّسات الخاص بالتنمية المستدامة (WBSCD) مثلا. يعتبر المناخ اليوم بحق ملك مشترك لكافة البشرية ويدرج ضمن أولوياتها. يفرض هذا المفهوم العمل مع الجميع ويمكن أن نعتبر أنَّ الرأسمالية تتحمّل مسؤولية كبيرة في تغيُّر المناخ. للتنديد بها يمكن أن يكون له أساس، لكن الاستعجال يفترض العمل مع الجميع، بما فيهم أولئك الذين ليسوا على استعداد للتلويح برخصة مناهضة النظام.

صعوبة المضي قدماً معاً يعود مصدرها للنظرة إلى الوقت الذي ليس هو نفسه في الشمال وفي الجنوب، عند الأغنياء أو الفقراء. ما يهمُّ ليس هو التهديد ولكن النظرة إلى التهديد. والتي تختلف في عالم ليس واحد وليس قرية–كونية. في الجنوب، ينظر إلى المناخ كمشكلة أغنياء، مشكلة أولئك الذين سبق وأن تغلَّبوا على صعوبات الحياة اليومية، وبإمكانهم أن يحتموا مستقبلاً، بما فيها الأجيال القادمة. وأن يثمنوا المستقبل ويقلِّلوا من شأن الحاضر. أولئك الذين لهم أملاك يحافظون عليها. أمَّا بالنسبة لملايير الناس في الأرض، فإنَّ المستعجل هو الحاضر والحياة اليومية، هو كيف يمكن الحصول على حطب لطهي الأرز في المساء وليس معرفة إن كان لماء المسبح الوقت الكافي ليكون دافئاً يمكن استقبال الأطفال نهاية الأسبوع القادم. هذان النوعان من البشر واللَّذان يعيشان على نفس الكوكب يثيران تناقضاً بين التضامن الكوني (Spatiale) والتضامن الزماني –والمناخ ناتج عن الثاني.

ستتمُّ تعبئة موارد كبيرة. كيف نتصوَّر، في حين أنَّ أهداف الألفية لا تزال بعيدة المنال، أنَّ كلَّ الذين كانو ضحايا، هنا والآن، أسوأ الشرور تضرب كوكب الأرض– 2 مليار شخص يعيش في اللاَّأمن الغذائي، ولا

نعرف إن كان بإمكانهم أن يأكلوا غداً، 1.2 مليار محروم من الماء الشروب، وآخرون محرومون من الشبكة الكهربائية – كيف يقبل هؤلاء "بتحويل" هذه القدرات لصالح الأجيال القادمة. بينما السؤال الذي يواجهونه يتعلَّق بحياتهم اليومية. وإشراكهم في إنقاذ المناخ دون تلبية حاجاتهم الآنية والأساسية لا يؤدِّي إلى أي مخرج.

3. **التنمية المستدامة:** تحقيق الأمن الإنساني مبني على ثلاثة ركائز وهي: النُّمو الإقتصادي، العدالة الإجتماعية وحماية البيئة.

كان لتراكم معرفة الإنسان بالطبيعة إبراز مضمون التنمية المستدامة منذ مؤتمر ريو الأول (Rio 1) عام 1992 مروراً بريو+ 20 (المنعقد من 20 إلى 22 جوان 2012) الخاص بالتنمية المستدامة، حيث كان الهدف أنسنة النماء الاقتصادي على إعتبار أنَّ جشع الإنسان لا يتوقف.

ولا يزال العالم اليوم يولي إهتماماً كبيراً بمسيرة تحقيق التنمية المستدامة، الأمر الذي يتطلَّب بذل جهود أكثر للحفاظ على الموارد الطبيعية وإدارتها فيما يخدم التنمية. ولم تنس خطة عمل **جوها نسبورغ** وقرارات دورات لجنة الأمم المتَّحدة للتنمية المستدامة التذكير بضرورة تطوير مؤشرات للتنمية المستدامة بهدف مساعدة صانعي القرار في تبنِّي سياسات تضمن تحقيق التنمية المستدامة.

مازالت نظرة الدول العربية إلى التنمية المستدامة قاصرة عن فهم واستيعاب الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، مركزة على البعد البيئي، ومتجاهلة البعدين الاقتصادي والاجتماعي، حسب الأوراق البحثية المقدَّمة إلى مؤتمر ريو+ 20 لعام 2012 ولا تزال.

تقاس التنمية المستدامة من تطوُّر مجالات عدَّة في اقتصاد البلد، حيث تدور المؤشرات مثلاً حول: التنمية الإقتصادية، الشراكة العالمية وأنماط الأستهلاك والإنتاج.

تتفرَّع هذه المؤشرات إلى عناصر ثانوية: مثل مؤشِّرات الأداء الإقتصادي الكلِّي: نصيب الفرد من الناتج المحلِّي الإجمالي وحصة الإستثمار فيه، معدَّل التضخم. مؤشرات إستدامة المالية العامة، كمؤشر الدين الداخلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، مؤشرات التشغيل كنسبة العمالة للسكان، معدَّل نمو إنتاجية العمل. مؤشرات التجارة الصادرات والواردات إلى غير ذلك من المؤشرات التي يمكن أن تعبِّر عن وضعية التنمية المستدامة.

بينما مفهوم التنمية المستدامة يستنبط في غالب الأحيان من هذه المؤشرات التي يجب أن تفي بحاجات الإنسان الأساسية. وقد نصَّت المادة (25) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنَّه «لكلِّ إنسان الحق في مستوى من المعيشة كاف للحفاظ على صحته ورفاهيته، هو وأسرته، ويشمل الغذاء والملبس، والمسكن والرعاية الطبية». بمعنى آخر كل الحاجيات التي أشار إليها العالم ماسلو.